في جلسة المباحثات الرسمية بين رئيسي مجلس الشورى اليمني والمجلس الوطني للأقاليم بجنوب أفريقيا

رئيس مجلس الشورى: اليمن تكرس كل جهودها لتحقيق التنمية كأولوية للقضاء على الفقر

تثق بدور جنوب أفريقيا في اجتماع الرابطة المقبل لصالح جهود تحقيق الأمن والاستقرار في القرن الأفريقي

صنعاء / سبأ :

أكدأ الأخ رئيس مجلس الشورى عبد العزيز عبد الغني ورئيس المجلس الوطني بجمهورية جنوب إفريقيا مينيوا جوهانس ماهلانجو العمل على الدفع بالعلاقات بين اليمن وجنوب افريقيا وبالتعاون المشترك بينهما وخصوصاً في المجالات الاقتصادية والبرلمانية بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين وللشعبين الصديقين.

جاء ذلك في الكلمتين اللتين ألقاهما رئيس مجلس الشورى ونظيره الجنوب إفريقي في جلسة المباحثات الرسمية التي عقدت بينهما مساء أمس بمجلس الشورى.

رئيس المجلس الوطني بجنوب أفريقيا :ضرورة توافر الإرادة السياسية للتغلب على التوترات التي تشهدها المنطقتان العربية والأفريقية

ورحب الأخ رئيس مجلس الشورى في مستهل الكلمة برئيس المجلس الوطني للأقاليم بجمهورية جنوب إفريقيا وبالوفد المرافق له ضيوفاً على اليمن وعبر عن أمله في أن تسهم هذه الزيارة في تقوية العلاقات القائمة بين اليمن وجنوب إفريقيا التي وصفها بالطيبة والممتازة.

وقال إن هناك اتفاقيات للتعاون وقعت بين البلدين ومن المهم أن يعمل البلدان على تفعيلها.. وعبر عن اعتقاده بأن إقامة تمثيل دبلوماسي جنوب إفريقي مقيم في اليمن مقابل التمثيل الدبلوماسي اليمني الحالي لدى جنوب إفريقيا من شأنه أن يسرع من وتيرة النمو في علاقات التعاون بينهما.

وفي حين قدم رئيس مجلس الشورى نبذة عن المجلس والدور الدستوري الذي يؤديه، استعرض في كلمته التطورات الاقتصادية والتنموية والديمقراطية التي يشهدها اليمن، مشيراً إلى أن اليمن تبني منذ تحقيق وحدته النهج الديمقراطي التعددي وتبني سياسات ومواقف ثابتة تحترم حقوق الإنسان وتتبنى حرية الرأي وحق المشاركة الاجتماعية وتمكين المرأة من الحضور في مواقع صنع القرار.

وقال إن الدولة تكرس كل جهودها في هذه المرحلة لتحقيق التنمية الاقتصادية باعتبارها أولوية ملحة وأداة مهمة لخلق فرص العمل والقضاء على الكثير من التحديات الاقتصادية والاجتماعية بما فيها تحدي الفقر.

وأكد رئيس مجلس الشورى الأهمية التي تمثلها رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، التي يتولى رئاستها حالياً، قائلاً إنها المنظمة الوحيدة التي تفتح نافذة للتعاون بين الدول العربية والإفريقية ومن شأنها أن تشكل فضاء ملائماً لاستثمار الإمكانيات المتاحة لدى هذه الدول من أجل تحقيق التنمية وتعظيم فرص التعاون المشترك فيما بين هذه الدول.

وعبر رئيس مجلس الشورى عن ثقته بالدور الذي يمكن أن يؤديه رجال الأعمال في تحقيق هذا الهدف لافتاً إلى الاجتماع الذي سيعقد على مستوى رؤساء الغرف التجارية والصناعية في الدول الأعضاء بالرابطة في أكتوبر المقبل بجمهورية جنوب إفريقيا.

وتحدث عن الدور الذي تؤديه الرابطة من خلال لجنة السلام التي تم تشكيلها في اجتماع بالعاصمة النيجيرية أبوجا أواخر العام الماضي، في إحلال السلام وإنهاء بؤر التوتر في المنطقتين العربية والإفريقية.

وأشار رئيس مجلس الشورى إلى جهود اليمن في توطيد التعاون مع دول القرن الإفريقي، من خلال تجمع صنعاء، وقال إن علاقات اليمن بدول القرن الإفريقي قوية، وهناك جهود مشتركة يتم بذلها في إطار التجمع ومع الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في القرن الإفريقي وبالأخص في الصومال الذي يعاني اليمن من انعكاسات الأوضاع المضطربة فيه، من خلال استمرار تدفق اللاجئين إلى اليمن فضلاً عن المخاطر التي تسببها أعمال القرصنة من وقت لآخر في مياه خليج عدن وأثرها على حركة التجارة الدولية.

من جهته عبر مينيوا جوهانس ماهلانجو رئيس المجلس الوطني للأقاليم بجمهورية جنوب إفريقيا عن شكره الجزيل لرئيس مجلس الشورى ولليمن على حسن الاستقبال وكرم الوفادة، وعلى الدعوة الكريمة التي أتاحت له زيارة اليمن ليكون أول بلد عربي تتاح له زيارته.

وعبر المسئول عن ارتياحه للتعاون القائم بين بلاده واليمن، وأبدى اهتماماً بمسألة التمثيل الدبلوماسي، معتبراً أن المصالح المشتركة تستوجب وجود تمثيل دبلوماسي مقيم لبلاده في اليمن وأن الأمر يرتبط في هذه المرحلة بإنجاز بعض الترتيبات من قبل حكومة بلاده.

وأضاف إن اتفاقية الشراكة التي سيوقع عليها البلدان قريباً عبر وزيري خارجية البلدين، معبراً عن ثقته بأن التعاون سيزداد أكثر بكثير مما هو عليه الآن وبأن كل شيء سيسير على ما يرام بعد توقيع هذه الاتفاقية وستشترك وزارات وجهات كثيرة في البلدين في تطوير التعاون ا لمشترك بينهما.

وعلى صعيد العلاقة بين مجلسي الشورى والمجلس الوطني للأقاليم، رحب ماهلانجو بوثيقة التعاون المقترحة من جانب مجلس الشورى وعبر عن أمله في أن يتم التوقيع عليها من قبل رئيسي المجلسين في جنوب إفريقيا.

وأكد رئيس المجلس الوطني للأقاليم بجمهورية جنوب إفريقيا أهمية التعاون بين الدول الإفريقية والعربية، وتحدث عن أشياء كثيرة مشتركة بين هذين الإقليمين، لكنه شدد على أن تسهيل الطرق أمام التبادل التجاري بين هذه البلدان سوف يساعدها على تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي سيساعدها في التغلب على تحديات الفقر والأمراض التي تواجهها.

ورحب بانعقاد اجتماع الغرف التجارية والصناعية للدول الأعضاء في الرابطة في بلاده وعبر عن أمله في أن ينظر الاجتماع باهتمام لهذه القضايا.

كما أكد على أهمية الإرادة السياسية في التغلب على التوترات التي تشهدها المنطقتان الإفريقية والعربية، مشيرا إلى البرلمان الإفريقي من بين أكثر البرلمانات عملاً في سبيل إحلال السلام.

هذا وفي ختام المباحثات تبادل رئيس مجلس الشورى مع نظيره الجنوب إفريقي الهدايا التذكارية.حضر جلسة المباحثات من الجانب اليمني الأخوة عبد الله صالح البار نائب رئيس مجلس الشورى والدكتور محمد أحمد الكباب والمهندس محمد محمد الطيب والدكتور محمد أفندي والدكتور أحمد محمد مكي وعبد الواحد البخيتي وحيدر صالح الهبيلي وفاطمة محمد بن محمد أعضاء مجلس الشورى .

بالإضافة الى الدكتور نجيب عبد الملك سالم أمين عام مجلس الشورى والدكتور أمين اليوسفي رئيس دائرة إفريقيا بوزارة الخارجية.

فيما حضرها من الجانب الجنوب إفريقي السيدة أولفينت والسيد شيكيكا عضوا المجلس الوطني للأقاليم وديوك كينت براون القائم بأعمال سفارة جنوب إفريقيا بالرياض.

تصرفوا مثل محافظ حضرموت

فيصل الصوفي

ما حدث يوم أمس في تريم دليل إضافي على أن الإرهابيين مصرون على تحدينا .. وحسناً فعل منفذو القانون عندما رفضوا التحدي وراحوا يصلون الإرهابيين ناراً وموتاً .. هم يريدون هذا الحق ومن واجب منفذي القانون أن يعطونهم ما يستحقون بالتمام والكمال .. يريدون قتلنا وضرب مصالحنا أو الموت .. ولكي ندافع عن حقنا في الحياة وعن مصلحتنا الوطنية نختار الخيار الثاني. وهو أن نمنحهم الموت. أو ما يسمونه هم "الشهادة"..!

أمس قامت مجموعة من تنظيم القاعدة الإرهابي بقتل جنديين وجرح ستة آخرين. وكانوا هم البادئون في الهجوم. ولكن النهاية كانت في غير صالحهم فقد قتل منفذو القانون خمسة إرهابيين وأجبروا اثنين على الاستسلام. والاثنان صيد سمين بالنسبة لخبراء مكافحة الإرهاب.

أكره الموت والقتل والسلاح .. ولكني هنا أعبر عن سروري بمقتل إرهابيين أرادوا عن عزم وإصرار وتدبير قتلنا وضرب مصالح مجتمعنا وهو على بينة وبصيرة. فهم ليسوا مجموعة من المغفلين أو الشاردين والضالين كما يصفهم البعض بل هم الأهدى سبيلاً إلى طريق الإرهاب .. الحياة عندهم ليس فيها إلا المفاصلة .. يا قاتل يا مقتول .. إذن ليحصلوا على الخيار الأخير ما داموا يرفضون القبول بخيارات أخرى.

وبالمناسبة .. الخيارات الأخرى جربناها مع هؤلاء .. وأثبت الزمن ألا فائدة من الحوار مع الإرهابيين .. الدول التي حاورت الإرهابيين كانت هي الدول الضعيفة .. وفي الأخير زادت ضعفها ضعفاً ومكنت الإرهابيين من الاستقواء .. السعودية كدولة قوية أحسنت التعامل مع الإرهابيين .. وقالت: لا حوار معهم .. وليس لهم إلا السيف والسنان وقد تمكنت فعلاً من قمع الإرهابيين .. الكويت تصرفت مع الإرهابيين باللغة التي يحبونها .. وواجهت العنف بالعنف وكسبت في النهاية .. حكومتنا عليها ألا تواصل تصديق كذبتها المشهورة عن الحوار مع المتطرفين والإرهابيين .. عليها أن تتصرف كما تصرف محافظ حضرموت أمس .. والسلام.

وزير الصناعة التقى أمين عام المنظمة والوفد المرافق الزائر لبلادنا حالياً

مناقشة ضم اليمن إلى منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

صنعاء /سبأ:

التقى وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى بن يحيى المتوكل أمس بصنعاء أمين عام منظمة الخليج للاستشارات الصناعية الدكتور احمد المطوع والوفد المرافق له الذي يزور اليمن حاليا.

وناقش اللقاء الترتيبات الجارية لضم اليمن الى منظمة الخليج للاستشارات الصناعية تنفيذا للقرار الوزاري الاخير الصادر عن المجلس الوزاري الخليجي بهذا الخصوص، والشروط والالتزامات التي يجب تنفيذها في هذا الجانب.

وفي اللقاء استعرض الوزير المتوكل الجهود الحكومية المبذولة لتوطيد عملية التنمية الصناعية عن طريق استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة، ورفع كفاءة الصناعات الوطنية من حيث المقدرة على التنافس في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد وما يتطلبه ذلك من إنتاج ذو مواصفات عالمية.مؤكدا حرص اليمن على تعزيز التعاون الصناعي مع دول مجلس التعاون الخليجي ودعم التعاون بين الشركات من الجانبين.

ولفت وزير الصناعة والتجارة الى ان الحكومة نفذت خلال الفترة الماضية العديد من السياسات والبرامج الهادفة إلى حشد كافة الطاقات والإمكانيات في عملية التنمية الصناعية على أساس الحرية الاقتصادية وآلية السوق..معتبراً القطاع الصناعي في اليمن من الدعامات الأساسية في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، لما يقوم به من خلق فرص جديدة للعمل، وتنويع مصادر الدخل، وزيادة الدخل القومي

وقال» لدينا العديد من السياسات والإجراءات الهادفة إلى تشجيع التوجه نحو الاستثمار في القطاع الصناعي وذلك من خلال تحسين البنية التحتية والعمل على إنشاء المجمعات والمناطق الصناعية لتشجيع تسهيل الاستثمار والتوطين الصناعي وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة المحلية ومراجعة القوانين المتعلقة بالاستثمار والنشاط الصناعي».. مبينا ان اليمن تتوفر فيها العديد من فرص الاستثمار في قطاع الصناعات خاصة التحويلية.واطلع الوزير المتوكل الوفد الخليجي على مشروع قانون الصناعة الجديد الذي اعدته الوزارة .. مؤكدا أهمية هذا القانون الجديد في تنمية وتطوير وتنظيم وحماية النشاط الصناعي وتنويع تقنياته وقاعدته الإنتاجية ورفع قدراته التنافسية وإمكانياته لخلق فرص العمل والاعتماد على الخامات المحلية.

واعتبر وزير الصناعة والتجارة توجيهات المجلس الوزاري الخليجي للأمينين العامين لهيئة التقييس الخليجية وهيئة الاستشارات الصناعية الخليجية بالإسراع في استكمال إجراءات انضمام اليمن إلى الهيئتين انعكاسا للمستوى المتقدم الذي وصلت اليه العلاقات اليمنية الخليجية والمساعي الجادة لإدماج اقتصاد اليمن في اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.. منوها بالوشائج القوية وأواصر الأخوة والعلاقات التاريخية التي تربط اليمن بدول مجلس التعاون الخليجي.

من جانبه أكد أمين عام منظمة الخليج للاستشارات الصناعية حرص المنظمة على انضمام اليمن كعضو سابع في المنظمة.. مشيرا الى ان دخول اليمن في المنظمة سيسهم في استغلال الفرص الكبيرة التي يمتلكها لتحقيق اهداف التنمية الصناعية.

وابدى المطوع استعداد المنظمة لاقامة ندوة للمستثمرين اليمنيين والخليجيين يصاحبها معرض للمنتجات اليمنية للتعريف بها، وتمتين علاقات التعاون بين القطاع الخاص اليمني ونظيره الخليجي.. لافتا الى الامكانيات التي تمتلكها اليمن في الموارد الطبيعية والصناعية والثروة البشرية, معتبرا تلك الموارد من أهم الدعائم والمحفزات التي تقوم عليها الصناعة في أي بلد.

حضر اللقاء الوكيل المساعد لشؤون التنمية الصناعية والاستثمار بوزارة الصناعة والتجارة عبد الله عبد الولي، ومدير عام مركز البحوث الصناعية بالوزارة زيد عبدالوهاب المؤيد، ومدير عام التخطيط الدكتور عبد الوكيل غيلان.

يذكر ان منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك) التي تتخذ من الدوحة مقراً لها أنشئت في عام 1976 كمنظمة إقليمية تتمتع بالشخصية القانونية الدولية وهي تعنى بالتنمية الصناعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست، وتحريك ودفع عجلة التنمية الصناعية في هذه الدول بالاضافة إلى الإسهام في تنمية الوعي الصناعي في المنطقة من خلال العديد من الأنشطة التي تقوم بها.

وزير الإدارة المحلية لدى ترؤسه اجتماعاً للجنة الرئيسية لإعادة إعمار صعدة :

نهاية أغسطس الجاري الانتهاء من تقييم الأضرار وبدء الإعمار في المناطق المتضررة

صعدة / سبأ:

أعلن وزير الإدارة الملحية نائب رئيس مجلس الإدارة لصندوق الأعمار عبد القادر علي هلال أن أعمال الحصروالتقييم في المناطق المتضررة بمحافظة صعدة جراء فتنة التخريب والتمرد ستنتهي أواخر أغسطس الجاري لتبدأ عملية الإعمار الشهر المقبل .

جاء ذلك خلال ترؤسه أمس لاجتماع اللجنة الرئيسية لإعادة الأعمار بمحافظة صعدة.. مؤكدا أن عملية الأعمار ستبدأ في المناطق الأكثر تجاوبا مع لجان الحصرالميداني والتقييم الفني والأكثر استقرارا وأمنا لانطلاقه عملية التنمية وإعادة الأعمار.

وشدد الوزير هلال على ضرورة الإسراع في إعادة ترميم المدارس المتضررة لتمكينها من استقبال الطلاب اللعام الدراسي القادم 2008-2009م مع إعطاء الأولوية للمساجد والمنشآت الخدمية العامة ومنازل المواطنين.

وكانت اللجنة الرئيسية استعرضت في اجتماعها ما تم إنجازه من أعمال حصر ميداني وتقييم وتصنيف فني للأضرار في الممتلكات العامة والخاصة في المناطق والمديريات المتضررة من فتنة التخريب والتمرد.

كما استعرضت آلية عمل الصندوق والصعوبات التي تواجه الفرق الفنية الميدانية المكلفة بالتقييم والتصنيف الفني للأضرار وآلية تجاوزها.

واستمع المجتمعون إلى تقرير عن نشاط صندوق أعمار محافظة صعده والآلية التي يعمل بها وتصاميم استثمارات التقييم الفني الخاصة بالمنشآت العامة والخاصة والمزارع، والمقدم من المدير التنفيذي للصندوق محمد ثابت.

وكان التقرير أشار إلى أن الفرق الميدانية التي باشرت عملها الثلاثاء الماضي تمكنت حتى اليوم من الحصر الميداني والتقييم والتصنيف الفني لعدد ألف وخمسة وسبعين منشأة عامة وخاصة في ست مديريات شملت مديرية سحار بواقع 499 منشأة عامة وخاصة , ومديرية رازح 156 منشأة ، ومديرية مجز 216 منشأة , ومديرية الصفراء 149 منشأة ثم مديرية كتاف 40 منشأة ومديرية قطابر 15 منشأة .

وبين التقرير أن أعمال التقييم الفني في كل من مديريتي رازح وسحار قد قطعت شوطا كبيرا في أعمال الحصر والتصنيف والتقيم الفني وشارفت على الانتهاء.

فيما لايزال العمل جارياً من قبل الفرق الفنية التابعة للصندوق البالغة ثمانية عشرة فرقة ميدانية موزعة على مختلف المديريات.

يشار إلى أن اللجنة الرئيسية لإعادة الأعمار بالمحافظة المنبثقة عن اللجنة الميدانية الوزارية المكلفة بحصر الأضرار وإعادة الأعمار، يرأسها محافظ المحافظة وتضم في عضويتها الهيئة الإدارية للمجلس المحلي بالمحافظة ووكلاء المحافظة ومدير الأمن ومدير المكتب المعني في كل مجال إلى مدير صندوق أعمار صعدة وأعضاء مجلسي النواب والشورى والفريق الفني برئاسة مدير صندوق الأعمار.

ويتفرع عن اللجنة الرئيسية بالمحافظة لجان فرعية على مستوى كل مديرية تتولى عملية الحصر والتقييم والتصنيف الفني للأضرار في الممتلكات العامة والخاصة وإعادة أعمارها وتعمل هذه اللجنة تحت إشراف عضو مجلس النواب أو مجلس الشورى إن وجد ويترأسها مدير عام المديرية وعضوية أمين عام المجلس المحلي بالمديرية ومدير المكتب المعني بالمديرية في كل مجال وأعضاء المجالس المحلية بالمراكز إلى جانب لجنة فنية من المهندسين التابعين لصندوق أعمار صعدة.

تنفيذي حضرموت يناقش خطة البرنامج الاستثماري المقترحة للعام2009م لمديريات ساحل حضرموت

المكلا/14أكتوبر:

بلغ إجمالي الاستثمارات المقترحة للعام القادم 2009 لمديريات ساحل حضرموت نحو ثمانية وأربعين ملياراً وأربعمائة وخمسة وتسعين مليوناً وستمائة وثمانية وثلاثين ألف ريال وذلك لتمويل (584) مشروعاً منها حوالي(218) مشروعاً للسلطة المحلية بإجمالي استثمارات تبلغ (مليار وثلاثمائة وستة عشر مليوناً وتسعمائة وسبعة وستين ألف ريال) وحوالي(366) مشروعاً للسلطة المركزية باستثمارات تبلغ (سبعة وأربعين مليار ومائة وثمانية وسبعين مليون وستمائة وواحد وسبعين ألف ريال)..وتتوزع المشاريع المقترحة من حيث طبيعتها إلى (399) مشروعاً قيد التنفيذ بإجمالي استثمارات تبلغ ستة وثلاثين مليار وثلاثمائة وسبعة عشر مليوناً وتسعمائة وسبعة ألف ريال وتشكل حوالي (75٪) من إجمالي الاستثمارات و(185) مشروعاً جديداً باستثمارات تبلغ إثني عشر ملياراً ومائة وسبعة وسبعين مليوناً وسبعمائة وأربعة وثلاثون ألف ريال بنسبة (25٪) من جملة الاستثمارات المقترحة.

جاء ذلك في خطة البرنامج الاستثماري المقترح للعام القادم لمديريات ساحل حضرموت التي ناقشها المكتب التنفيذي بالمحافظة في دورته الاستثنائية المنعقدة أمس السبت الماضي بالمكلا برئاسة الأخ/ سالم أحمد الخنبشي محافظ المحافظة رئيس المكتب وبحضور الأخ/ سعيد علي بايمين الأمين العام للمجلس المحلي بالمحافظة.

وأشارت خطة البرنامج الاستثماري بأن اجمالي الموارد المتوقعة لمشروعات السلطة المحلية للعام القادم تبلغ ملياراً وثلاثمائة وستة عشر مليوناً وتسعمائة وسبعة وستون ألف ريال بنسبة زيادة نحو (2.9٪) عن المخطط للعام الماضي البالغ مليار ومئتين وتسعة وسبعين مليوناً ومائة واثنين وأربعين ألف ريال فيما خصصت الموارد المتاحة للسلطة المحلية في موازنة العام القادم لتنفيذ (218) مشروع منها (175) مشروعاً جاري تنفيذه حالياً وخصص لها مبلغ مليار وتسعة وخمسين مليوناً وتسعمائة وثلاثة عشر ألف ريال في حين بلغ عدد المشاريع الجديدة (43) مشروعاً بمخصصات مالية تبلغ مئتين وسبعة وخمسين مليوناً وخمسة وأربعين ألف ريال.. كما استعرض المكتب التنفيذي بنود الموازنة التشغيلية للمحافظة للعام القادم .

وأكد الأخ محافظ حضرموت على ضرورة الاهتمام بتحسين الإيرادات العامة ومتابعة تحصيلها لما لها من أنعكاس ايجابي على تنفيذ المشاريع التنموية والتطويرية في مختلف مديريات المحافظة مشدداً على أهمية المتابعة والاشراف على تنفيذ هذه المشاريع والتقيد بالموصفات الفنية والصيانة لها والحفاظ عليها بوصفها مكسباً وانجازاً للمحافظة بشكل عام.